

مقالات | 30 آب / أغسطس، 2021

الطائفية في لبنان: التفكير مع بورديو لنقد ماركس

بول طبر

الطائفية في لبنان: التفكير مع بورديو لنقد ماركس

سلسلة: مقالات

30 آب / أغسطس، 2021

بول طبر

أستاذ في الجامعة اللبنانية الأميركية. حصل على بكالوريوس في الفلسفة ودكتوراه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من جامعة ماكواري في سيدني. درّس عددًا من السنوات في جامعة سيدني وجامعة غرب سيدني التي يعمل فيها باحثًا في معهد الثقافة والمجتمع. له عدة مؤلفات باللغة الإنكليزية، وكتاب باللغة العربية بعنوان **الجاليات العربية في أستراليا**. له العديد من الأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

ينبغي للتحليل الدقيق للطائفية في لبنان (وفي المجتمعات المماثلة)، بوصفه شرطًا ضروريًا للتخلص منها، أن يتحرر من منظورين أساسيين لا يزالان طاغيين في هذا المجال. أما الأول، الذي نجده منتشرًا في الأوساط السياسية المحافظة في لبنان، فيعتبر الطائفية هوية ملازمة لوجود الفرد في هذا البلد (وللكيان اللبناني بذاته)، تتحكم في خياراته الخاصة والعامة بطريقة لا فكاك منها. والمنظور الثاني ماركسي، وهو، مقارنة بالأول، متقدم من دون شك في مجال الدراسة العلمية للظاهرة، إلّا أنه مهجوس بإعطاء المصالح الطبقية، حصرًا، والصراع الطبقي الدور المفتاح والرئيس في تفسير وجود الطائفية في الأساس، وما يتناسل منها من صراعات وأزمات. بذلك، لا يعود للطائفية بذاتها - ليس بالمعنى الهوياتي المتعلق بالوعي الفردي أو الجماعي فحسب، إنما أيضًا بمعناها الرمزي والمادي - أيّ دور في إنتاج علاقات دينامية خاصة بها، تخترقها علاقات القوة والانقسامات والنزاعات والرهانات والمكاسب والخسائر العائدة إلى تلك العلاقات.

وفق المنظور الأول، تتحوّل الطائفية إلى قدر محتّم، وتبقى عنصرًا أساسيًا وطاغيًا على مختلف العناصر والمكوّنات الأخرى للمجتمع في تحديد مسيرته وهويته التي ستبقى طائفية، مهما طال الزمن وتبدّلت الأحوال. المكوِّن الطائفي هو الثابت، والمتحوِّل هو كل مكوِّن آخر، ما عدا المكوِّن الطائفي. إنه المنظور الذي تحكَّم في جميع الكتابات السياسية والتاريخية والصحافية وغيرها، التي صدرت، ولا تزال، عن المثقفين المرتبطين بالنظام الطائفي في لبنان والمقتنعين بشرعيته (ينظر على سبيل المثال كتابات ميشال شيحا ويوسف السودا، ولاحقًا منشورات كمال يوسف الحاج[1] والأب اليسوعي سليم عبو 1928 - 2018. ولنقد هذا النوع من الكتابات، ينظر كتاب أحمد بيضون[2]، وفواز طرابلسي[3]. إلى هذا، تبقى هذه الكتابات مزدهرةً ومنتشرةً، خصوصًا في وسط أبناء الطائفة الأقوى. وفي المقابل تكون أوساط الطوائف الأقل حظوة عرضةً لخيارات أكثر تنوّعًا، منها الطائفي المضاد، ومنها ما لا يَعْترف بالخطاب الطائفي، وتكون عرضةً للانجذاب إلى الخطاب الوطني واليساري في حال تداوله في الفضاء العام (هكذا كانت حال الوسط الجماهيري لأبناء الطائفة المسيحية والموارنة خصوصًا، في مقابل أبناء الطوائف المسلمة، لا سيما الشيعة، في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية في المدة 1975-1990).

أما المنظور الثاني، فيرى أن الطائفية ظاهرة تاريخية - اجتماعية تنشأ وتتحوّل وتضمر وتزول، بحسب ظروف المجتمع الذي توجد فيه. غير أن بعض أصحاب هذا المنظور، وهم في أغلبيتهم من اليسار الشيوعي الكلاسيكي، لا يزال يتعامل مع الظاهرة بوصفها أداة تضليل تستخدمها الطبقة الحاكمة لحرف وعي المستَغَلين من العمال والفلاحين عن مصالحهم المشتركة والمتناقضة مع الطبقة المستغِلَّة لقوة عملهم. وهكذا، تتحوّل الطائفية في مختلف تجلياتها السياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية[4]، وفي وعي أبنائها وتفكيرهم، إلى مجرد وسيلة في خدمة مصالح طبقة المستغِلين في المجتمع. ومع زوال هذه الطبقة وفعل الاستغلال الملازم لها، تسقط الطائفية وتتلاشى مع تلاشي المجتمع الطبقي والاستغلال الطبقي. الطائفية، إذًا، عنصر من عناصر البنية الفوقية (المستوى السياسي-القانوني والمستوى الأيديولوجي)، تتبخّر بمجرد تغيير البنية التحتية (أي نمط الإنتاج) من بنية رأسمالية طبقية إلى بنية اشتراكية تنتفي فيها الطبقات وينعدم الاستغلال الطبقي.

---

1 كمال يوسف الحاج، **الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني: مبحث فلسفي لاهوتي سياسي حول الطائفية في لبنان على ضوء الميثاق الوطني** (بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، 1961).

2 أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1989).

3 فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية** (بيروت: دار رياض الريس، 1999).

4 للاطّلاع على مقاربة هذه التجليات في المجتمع بصورة عامة، باستخدام مفهوم الحقل ومفهوم رأس المال السياسي والاجتماعي والثقافي والرمزي والفوارق بينها، ينظر كتاب شوارتز، خاصة الفصلين الرابع والخامس:
D. L. Swartz, *Symbolic Power, Politics and Intellectuals* (USA: The University of Chicago Press, 2013).

يحمل هذا الفهم والتحليل للظاهرة الطائفية، من دون أدنى شك، قدرًا من الحقيقة يتعلق بالإشارة إلى مفعول هذه الظاهرة في وعي المصلحة الطبقية للمستَغَلين، ومنعها من التبلور لمصلحة الانقسامات العمودية للطوائف ويقابل بعضها ضد بعض. لكن لا يجوز، من وجهة نظر المحاجّة التي تقدمها هذه الورقة، أن نختزل دراسة الطائفية باعتبارها ظاهرة اجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة فحسب بإظهار تأثيرها في وعي الطبقات، ومن ثم في مسار الصراع وتشكّله فيما بين هذه الطبقات، عدا حصر الاهتمام بذاك التأثير في الظاهرة الطبقية دون غيرها.

في سبعينيات القرن الماضي، وفي إطار تفاعل بعض المثقفين اليساريين في لبنان مع الماركسية الأوروبية المتمثلة بكتابات أنطونيو غرامشي ولويس ألتوسير والأنثروبولوجي موريس غودليي[5] وأمثالهم (لاحقًا، تجسّد هذا التأثير في كتابات منظمة العمل الشيوعي الفكرية، والسياسية بدرجة أكبر)، بدأت تظهر كتابات حول الطائفية، سعت لتجاوز التحليل الذي يكتفي بالإشارة إلى أنها تتعلّق أساسًا بوعي الأفراد وبدورها في تضليلهم عن مصالحهم الطبقية المشتركة. وقامت هذه الكتابات على اعتبار أن الطائفية هي أساسًا حقيقة لها وجودها المادي والموضوعي في المجتمع. وبناء عليه، بدأت تلك الكتابات تكشف أكثر فأكثر تجلّيات الظاهرة الطائفية في ما يتعدّى مجرد التأثير في وعي الطبقة العاملة والفئات المستغَلة ووحدتها. وبينما يشمل مفعول الطائفية وتأثيرها الصراع الطبقي في لبنان، تناول على سبيل المثال، وضاح شرارة[6] الجذور التاريخية للظاهرة الطائفية وإنتاجها «خط اليمين الجماهيري» في لبنان. ويصح هذا التحليل ليس في دراسة انجذاب الجماهير المسيحية وتأييدها اليمين المسيحي في سياق نشوء دولة «لبنان الكبير» فحسب، كما برهن كتاب شرارة، إنما يصح أيضًا تطبيق هذا التحليل لتفسير تأييد جماهير الطوائف الأخرى لزعمائها الطائفيين لاحقًا وفهم انجذابها، لا سيما في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف في عام 1989. وبرز تحليل آخر في السياق نفسه، تمثل بكتابات صدرت عن منظمة العمل الشيوعي[7]، حيث أفادت بأن «النظام السياسي للبرجوازية اللبنانية ليس نظامًا ديمقراطيًا برجوازيًا، إنما هو في حقيقته نظام شبه إقطاعي، يجعل من الطائفية السياسية المحور الرئيسي لمجمل البناء الفوقي للمجتمع»[8]. ووفق هذا المنظور، ترتكز الطائفية السياسية على: انعزالية سياسية وثقافية تؤطر «صلة لبنان بالوطن العربي»؛ و«قواعد للتمثيل السياسي تحوّل الطوائف، وضمنها العشائر والعائلات، إلى مؤسسات سياسية، تتوازع التمثيل السياسي»؛ و«توزّع مراكز السلطة السياسية والإدارية حسب النِسَب العددية (المفترضة، لا الإحصائية) لكل طائفة من العدد الإجمالي للسكان»؛ و«تكريس هذه القواعد الأساسية للحياة السياسية في جملة من المواثيق والقوانين وفي الأيديولوجيا والثقافة السائدتين في المجتمع اللبناني»[9]. ويضيف التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية والمكتب السياسي للمنظمة في آب/ أغسطس 1975، أنه «في ظل سيادة الطائفية السياسية [...] تحوّلت الطوائف ليس فقط إلى مؤسسات سياسية، بل وأيضًا إلى قنوات لتوزيع الدخل الأهلي والثروة الوطنية [...] فالطائفية السياسية تحافظ على الامتيازات المادية داخل الطبقة المسيطرة اقتصاديًا (البرجوازية) والفريق السياسي الحاكم باسمها، ولكنها توزّع هذه الامتيازات بطريقة متفاوتة بين أبناء

---

5 Maurice Godelier, *Perspectives in Marxist Anthropology* (UK: Cambridge University Press, 1975).

6 وضاح شرارة، **في أصول لبنان الطائفي .. خط اليمين الجماهيري**، ط 2 (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011).

7 منظمة العمل الشيوعي في لبنان، **معركة المصير الوطني اللبناني وقضية العرب القومية**، الوثائق السياسية 1 (بيروت: المنظمة، [د. ت]).

8 المرجع نفسه، ص 140.

9 المرجع نفسه.

تلك الطبقة وهذا الفريق على قاعدة من التمييز الطائفي فيما بينها». وفي المقابل، أي من جهة الطبقات المستغَلة، فإن الطائفية السياسية «تكرّس ‘الحرمان’ بين أفراد الشعب عمومًا»، وفي الوقت نفسه «‘توزّع’ هذا الحرمان بطريقة متفاوتة بين أفراد الشعب، على قاعدة من التمييز الطائفي فيما بينهم»[10]. ويُكمل التقرير شرحه «التفاوت في توزيع الحرمان»، بالإشارة إلى هذه المظاهر: «التفاوت في النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين المناطق اللبنانية [...] التمييز في حقوق المواطنية وفي الحقوق السياسية (حرمان من الجنسية لأسباب طائفية والاستئثار الاعتباطي بمواقع السلطة وانعدام التكافؤ في فرص العمل والتوظيف والترقّي بين المواطنين)».

يكتب فواز طرابلسي مجددًا تعريفًا للطائفية لا يختلف في الأساس عما شارك في صوغه قبل ما لا يقل عن 45 عامًا على صدور التقرير الذي سبق ذكره، حيث كان لا يزال عضوًا قياديًا في المنظمة. يقول في مجلة **بدايات**[11]: «الطائفية منظومة امتيازات وحرمانات جمْعية، وفوارق صغيرة داخل الفوارق الاجتماعية-الطبقية القائمة الكبيرة (أي المتعلقة بالتحكم بقطاعات الاقتصاد، والسيطرة على الموارد والتفاوت في المداخيل والثروات). تتدخل الطائفية، امتيازًا أو حرمانًا، في توزيع العمل والتوظيف والترقي، وتخدم في توازع حصص الانتفاع على حساب المال العام، كما في التغطية على الفساد والإفساد، وتتغذّى الطائفية من الفوارق بين النمو بين ريف ومدينة، والتفاوت في النمو والموارد والانتفاع من خدمات الدولة بين مناطق، خصوصًا أنها ذات أغلبيات طائفية أو مذهبية ... إلخ». ويضيف طرابلسي موضحًا المهمات التي يتولّى تنفيذها النظام الطائفي لإعادة إنتاج نفسه، وهي: «مهمات لا يُستهان بها من التوزيع الاجتماعي المفترض أنه منوط بالدولة. تضمن أحزاب الطوائف والمذاهب وقادتها ولاء أقسام من جماهيرها عن طريق توفير حدٍ من الخدمات المناطقية والمحلّية على حساب موازنة الدولة (صندوق المهجرين، صندوق الجنوب، مجلس الإنماء والإعمار ...) والأهم، ما توفره من خدمات اجتماعية مباشرة عن طريق مؤسساتها الخيرية والصحية والاستشفائية والتعليمية ... إلخ». ولا ينسى طرابلسي أن يذكر تمسّك «النظام الطائفي بعدد من القواعد التي تتحكم بالحياة الشخصية [...] من خلال تخليّ الدولة عن سيادتها التشريعية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وتسليمها للمؤسسات والمحاكم الدينية المذهبية». ويضيف إلى ذلك أنه «حين تشحّ التقديمات والخدمات وترتفع أكلاف المعيشة عمومًا، تتسابق الطوائف على احتكار الحرمان والمظلومية. ويختلط الاحتقان الاجتماعي والتظلّم الطائفي والمذهبي، بحيث يمكن للأول أن يعبّر عن نفسه من خلال الثاني. وقد دلّت تجربة السنوات التي سبقت الحرب (1975) كيف أن اندماج هذين العاملين يؤدي إلى انكسار الوحدة المجتمعية عند **الفالق الطائفي** (التشديد ليس في النص الأصلي)، أي عند الانقسامات الأكثر بروزًا من حيث التصورات السائدة والأيديولوجيا المهيمنة والعادات والمؤسسات».

قياسًا على التحليل الماركسي الكلاسيكي الذي أشرنا إليه سابقًا، يمكن اعتبار تحليل المنظمة في سبعينيات القرن الماضي والكتابات الراهنة لأحد رموزها الفكرية في الماضي، خطوة متقدمة على طريق تحليل الظاهرة الطائفية في لبنان وتفسيرها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. أما الميزة المعرفية المضافة إلى هذه الكتابات، فتتعلق بثلاث نقاط: تتمثّل الأولى بتجاوز تحليل الطائفية بصفتها ظاهرة تتعلق بوعي الأفراد؛ وتتجسّد الثانية في الإقرار بالوجود المادي للظاهرة الطائفية المستقل عن وعي الأفراد (أي إنها علاقات ومؤسسات وثقافة ...إلخ)؛ وتتصل النقطة الثالثة، وهي الأهم، أساسًا بتعريف الخصائص السياسية والاجتماعية للطائفية، وتعيين تأثيرها في الطبقات وتوزيع الثروة والمنافع فيما بينها، وعلى الفريق السياسي الحاكم باسمها.

10 المرجع نفسه، ص 141.

11 فواز طرابلسي، "من يوميات الحراك الشعبي"، **بدايات**، العدد 25 (تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، ص 22، 23.

تعريف الطائفية سياسيًا

تتمثّل الميزة المعرفية لهذا الصنف من الكتابات الماركسية المحدثة، بالإقرار بأن الدولة في لبنان هي دولة طائفية ذات طابع ديمقراطي - توافقي. وبناء على ذلك، نجد أن الطوائف في لبنان «تتوازع التمثيل السياسي» وتشكل القاعدة التي تنظّم هذا التمثيل. كذلك يجري «توزيع مراكز السلطة السياسية والإدارية» وفق النسب العددية المفترضة لكل طائفة، ويجري أيضًا تكريس هذه الأسس الطائفية للدولة والسياسة في لبنان «في جملة من المواثيق والقوانين»، تمثّلت بعد نهاية الحرب الأهلية في لبنان باتفاق الطائف، وما نتج منه من تعديل للدستور اللبناني ومن ممارسات وقوانين لم تكن بالضرورة منسجمة مع نصه.

تبقى المسألة الأهم بالنسبة إلى موضوع هذه الورقة، هي تعيين ما يمكن وصفه وفق الكتابات الماركسية المحدثة بتداعيات الدولة الطائفية، والطائفية بمختلف تجلياتها الحقلية عمومًا، وتأثيرها في توزيع الموارد العامة وتكافؤ فرص العمل والاستثمار والترقّي الوظيفي، وفي الانتظام والصراع السياسي والعلاقة بالطبقات ومصالحها والصراع فيما بينها. وتسجل هذه الكتابات، كما أشرنا سابقًا، أن الطائفية السياسية هي آلية لتوزيع «الدخل الأهلي والثروة الوطنية». وفي الوقت الذي تحافظ على مصالح عموم الطبقة البرجوازية المسيطرة «والفريق السياسي الحاكم باسمها»، تقوم بتوزيع الامتيازات المادية لتلك الطبقة (مثلًا التحكم في إجازات العمل والاستثمار والوكالات التجارية)، وامتيازات السلطة والإدارة للفريق السياسي الحاكم (الرئاسات الثلاث، الوزارات، المقاعد النيابية، مراكز الإدارة العامة ... إلخ)، على «قاعدة من التمييز الطائفي»، إلى جانب توزيع الحرمان بين أفراد المجتمع على القاعدة الطائفية نفسها. يهتم هذا الصنف من الكتابات أيضًا، بتوضيح الآليات التي تستند إليها الطائفية السياسية والطائفية عمومًا لإعادة إنتاج نفسها. ولا يخفى على أصحاب هذا المنظور في تحليل الطائفية، تأكيد دورها في ظل الأزمات الاجتماعية، حيث لا «تتسابق الطوائف على احتكار الحرمان والمظلومية» فحسب، بل تقوم أيضًا بكسر «الوحدة المجتمعية عند الفالق الطائفي»، ويجري التعبير عن التوتر والصراعات الاجتماعية بصفته توترًا وصراعًا بين الطوائف. وبكلام لكاتب آخر، تصبح الطائفية شكلًا «من أشكال الصراع الطبقي المقلوب على رأسه، الصراع النافي للصراع الطبقي الفعلي، أو الحاجز عليه»[12].

تترتب على هذا التحليل كله، مسألتان أساسيتان بالنسبة إلى النظرية الماركسية، وبالنسبة إلى ضرورة استكمال تحليلنا للطائفية والطائفية السياسية بما يتجاوز مجرد تعيين تأثيرها في الاقتصاد وتشكّل الطبقات وانقسامها ونزاعاتها ... إلخ. إن الإقرار بمفعول الطائفية والطائفية السياسية على الاقتصاد والمجتمع وانقساماته ... إلخ، لا ينبغي أن يستنفد تحليل هذه الظاهرة، بل يجب أن يستكمل أولًا بنبذ المنهج الاختزالي، سواء أكان اختزالًا لمصلحة البنية التحتية وما تستولده من مصالح، أم اختزالًا لجهة الصراع الطبقي ومساراته (مع الإقرار في الوقت ذاته بأهمية دراسة البنية التحتية وما تستولده من علاقات وصراعات)، في دراسة المجتمع ومختلف مكوناته. وثانيًا، وربما هذا هو الأهم، يتعين أن يستكمل بدراسة الطائفية في حد ذاتها، باعتبارها ظاهرة متعددة الجوانب (دولتية - بيروقراطية وسياسية واجتماعية وثقافية ورمزية)، لديها خصائص «الحقل» المستقل نسبيًا عن باقي «الحقول»، بالمعنى البورديوي للكلمة. مع تحول هذه الظاهرة إلى «رأسمال» اجتماعي (هوياتي) وسياسي، يحاجّ بيير بورديو بأن رأس المال السياسي هو في الأساس صنف يتفرع من رأس المال الاجتماعي، ويجسد القدرة على حشد الدعم لمرشح في الانتخابات، أو لقضية أو لحزب ... إلخ. أي بكلمة أخرى، القدرة على حشد الموارد الجمْعية. كما يمثّل رأس المال السياسي نوعًا من

12 وسام سعادة، "خطان في الانتفاضة بل ثلاثة"، **بدايات**، العدد 26 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).

رأس المال الرمزي، أي نوع من السمعة الحسنة التي تتطلّب الثقة بصاحب تلك السمعة. ومن أجل صيانة وزيادة رأس المال السياسي ببعده الرمزي، يجب على الفاعل السياسي (سواء أكان فردًا أم حزبًا سياسيًا) القيام بجهد سياسي كبير لتأمين الثقة به والحفاظ على سمعته الجيدة، ولتجنّب إضعاف الثقة وتشويه السمعة لدى المجموعات المؤيدة له. ويقسم بورديو رأس المال السياسي قسمين: الأول، يطلق عليه تسمية «رأسمال سياسي شخصي»؛ أما الثاني، فيسميه «رأسمال سياسي مفوض». الأول مرتبط مباشرة بالشخص الذي يستحوذ عليه: إنه نوع شخصي من الشهرة والشعبية المرتكزين على واقع أن يكون صاحب رأس المال هذا معروفًا كشخص ومعترفًا به من الآخرين. أما رأس المال السياسي المفوض، فمصدره السلطة الممنوحة للشخص المعني (الزعيم أو القائد) من التنظيم السياسي أو المؤسسة السياسية التي ينتمي إليها[13]، موزّعينْ بصورة متفاوتة داخل أبناء الطائفة الواحدة، وبين الطوائف التي يتشكل منها المجتمع اللبناني. يتكوّن «الحقل» الخاص بكل «رأسمال»، ويفرز علاقات سلطة ونفوذ غير متساوية بين المنتمين إلى «الحقل» المعني. ويتعيّن الموقع ودرجة النفوذ المتحدرة منه داخل العلاقات التراتبية للحقل بحسب حجم رأس المال الذي يمتلكه صاحب الموقع. إن دراسة الطائفية وتحليلها باعتبارها حقل صراع للحصول على الامتيازات والنفوذ والمكانة المتحدرة من حجم امتلاك رأس المال الخاص بذلك الحقل (على سبيل المثال، الصراع في الحقل الدولتي-البيروقراطي والسياسي على تحديد صلاحيات الرئاسات الثلاث في حقل الطائفية السياسية)، يكونان المدخل الصحيح، ليس لتفسير قدرة هذا الحقل والصراعات المتولدة منه على صوغ مسار وتشكل صراعات غير طائفية (كالقول إن الصراع الطبقي يأخذ شكل الصراع الطائفي، أو إن الاحتقان الاجتماعي يعبّر عن نفسه عن طريق التظلّم الطائفي والمذهبي) فحسب، إنما أيضًا لفهمٍ أدق للظاهرة الطائفية بأشكالها ومختلف عناصر الحقل الذي تنتمي إليه (سواء أكان الحقل دولتيًا-بيروقراطيًا أم سياسيًا أم اجتماعيًا أم ثقافيًا أم رمزيًا)، وعلاقات السيطرة التي تستولدها. بذلك ما عاد يكفي أن ندعو إلى «التجويف الاقتصادي-الاجتماعي للطائفية»[14]، بل يجب أيضًا أن نستكمل ذلك بـ «تفكيك» الطائفية بما هي أيضًا نظام (أو حقل) سياسي واجتماعي ورمزي.

للظاهرة الطائفية وحقولها (الدولتية والسياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية) منطقها الخاص المغاير لمنطق «الصراع الطبقي»، الذي يتمحور حول السعي للاستحواذ على «المكانة» و«النفوذ» باسم الانتماء الطائفي والمصالح الطائفية من جهة، وعلى السعي للإعلاء من شأن القوى السياسية والمؤسسات والأحزاب التي تتحدث باسمها، من جهة أخرى. إن الصراع من أجل اكتساب «المكانة» والنفوذ المتحدّرين من الاعتراف والإقرار بها بما هي كذلك، لا يقل شأنًا عن صراع الطبقات وما يولّده من علاقات ومصالح وديناميات خاصة به. في البداية، أشار إلى ذلك العالم الاجتماعي ماكس فيبر، ومن ثم قام بورديو بتطوير هذه الفكرة عن طريق كشف أبعادها المادية والرمزية وأشكال تفاعلها مع «الحقل الاقتصادي» و«الحقول» الأخرى التي يتشكل منها المجتمع المعني. وفي هذا السياق، نحت بورديو مفاهيم جديدة عدة، منها مفهوم «الحقل» و«رأس المال» الدولتي والسياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والرمزي. واعتبر أن لكل رأسمال ثلاثة أشكال رئيسة، تتمثل بما هو جسدي Corporeal، أو له علاقة بجسم الإنسان، ويحيل الشكل الثاني إلى الصفة الموضوعية التي ينتحلها «رأس المال». أما الشكل الأخير، فيشير إلى الطابع المؤسساتي لرأس المال.

---

13 Swartz, pp. 65 - 66.

14 حول هذه الدعوة، يكتب طرابلسي موضحًا: "إذا تأمن التوظيف والترقي بناءً على معيار الكفاءة، إذا تحققت تنمية مناطقية عادلة وتَوفَّر توزيع عادل لخدمات الدولة، إذا تقلصت الفوارق في فرص العمل والمداخيل والثروات، إذا اعتمد نظام للتقاعد وللضمان الصحي الشامل، إذا قطعت أشواط في السيطرة على الفساد، وإذا اعتمد نظام اختياري للأحوال الشخصية، هل يبقى الكثير من أسباب التظلم الطائفي، أم يتناقص اضطرار الناس إَلى اللجوء إلى جماعاتهم وقياداتهم وأحزابهم الطائفية ومرجعياتهم الدينية؟ ألن تضمحل مكوّنات النظام الطائفي فتتحول الطوائف والمذاهب، مع الوقت، إلى نوع إيماني وتعدد ثقافي، ويبقى لها من تواريخها ونزاعاتها ذكريات مميزة، ولكنها منضوية داخل تاريخ مشترك؟". طرابلسي، "من يوميات الحراك الشعبي"، ص 23.

و«رأس المال» في نظر بورديو يُكسب المستحْوِذ عليه قدرةً وقوةً على التصرف، داخل الحقل أساسًا وخارجه، إنما وفق «القيمة التبادلية» لرأس المال، لا تتوافر عند الذين يستحوذون على كمية أقل من «رأس المال» هذا، أو يفتقرون إليه في الأساس. ومن هنا يبرز الطابع الصراعي لـ «الحقل» الذي يكون عادة مدفوعًا، ليس بالتفاوت في توزيع «رأس المال» الخاص به، فحسب، إنما أيضًا بمحاولة بعض الفاعلين في الحقل المعني لتغيير رأس المال الشرعي أو تبديله، على أسس ومعايير تختلف عن تلك التي تستند إليها «شرعية» رأس المال السائد (كالصراع مثلاً في «الحقل السياسي الطائفي» حول الطائفة التي تستحق أن تكون الأكثر امتيازًا ونفوذًا من بين الطوائف الرئيسة في لبنان).

إذًا، يستمد الفاعل الاجتماعي (سواء كان فردًا أم جماعة) قوة ومكانة، ليس من جرّاء امتلاكه الثروة أو أدوات إنتاجها فحسب، إنما أيضًا من استحواذه على رأس المال الثقافي (المكانة والنفوذ المستمدان من المعرفة) ورأس المال الاجتماعي (المكانة والنفوذ أو القوة والسمعة الحسنة والشهرة، المستمدة كلها من شبكة المعارف والعلاقات الاجتماعية، التي بدورها يمكنها أن تتحول، كما ذكرنا سابقًا، إلى «رأسمال سياسي شخصي» أو «مفوَّض» عندما ينخرط أحدنا في النشاط السياسي في الحالة الأولى، أو يتم انتخابه ليمثل ويقود القوى السياسية التي ينتمي إليها، في الحالة الثانية). وكما أشرنا سابقًا، يتمظهر كل رأسمال، وكل ما يتحدّر منه وينتمي إليه من رأسمال فرعي، في أشكال ثلاثة، ويفرز ديناميات صراعية مستقلة نسبيًا عن الصراعات والرهانات التي تنتمي إلى كل حقل بمفرده. وفي ضوء هذا التحليل، ما عاد يجوز أن يتم تحليل وفهم أي حدث أو فعل اجتماعي بالعودة أساسًا إلى دينامية صراعية من خارج الحقل الذي ينتسب إليه هذا الحدث وذاك الفعل. يعني هذا الأمر أن تحليل أي ظاهرة اجتماعية، ومن ضمنها الظاهرة الطائفية التي هي موضوع هذه الورقة، يجب أن يبدأ بتناول الحقل المخصوص الذي تنتمي إليه (حقل الدولة الطائفية أو حقل الطائفية السياسية أو حقل الطائفية الاجتماعية ...إلخ)، ومع هذه الخطوة، نصل إلى تعيين «اللاعبين» في الحقل المدروس وعلاقات السيطرة فيما بينهم التي تتحدّد بالتوزيع المتفاوت لـ «رأسمال» ذلك الحقل على هؤلاء اللاعبين، وأشكاله «الجسدية» والنفسية (أي الهابيتوس) والموضوعية والمؤسساتية. فعلى سبيل المثال، الجانب المؤسساتي لحقل الدولة الطائفية في لبنان هو المؤسسات القانونية والسياسية التي بمجموعها تشكل هذه الدولة. وكما أشرنا سابقًا، دراسة هذا الحقل والموارد التي يتم الصراع عليها في داخله، وما يأتي من تلك الموارد من سيطرة ونفوذ وامتيازات ومنافع (أو الحرمان منها)، تأتي في الدرجة الأولى لتنبّهنا إلى فاعلية هذا الحقل بذاته في تحديد ليس سلوك الأفراد والجماعات في داخله فحسب، إنما أيضًا ليشير إلى الرهانات التي يقيمونها والصراعات والنزاعات التي يخوضونها، مدفوعة بتلك الرهانات. ومن بعد هذه الخطوة في دراسة الحقل المعني، يُطْرح السؤال التالي عن علاقة هذا الحقل واللاعبين في داخله بالحقول الأخرى التي يتشكل منها المجتمع المدروس. والعلاقة هنا هي بلغة بورديو علاقة تبادل وتحوُّل بين رساميل الحقول وفق القيمة التبادلية لكل رأسمال وحجم القوة التي يمتلكها في وجه قوة رأس المال المقصود من إجراء التبادل. وغالبًا ما تكرَّس القيمة التبادلية للرساميل وحجم قوتها من خلال علاقة بعضها ببعض عن طريق أحكام الدولة ومؤسساتها السياسية والقانونية. وعلى هذا الأساس، يصح القول إن الحقول كلها التي توجد في المجتمع، تتمتع باستقلال نسبي في علاقة بعضها ببعض، ما يؤسّس لوحدة المجتمع بالمعنى السوسيولوجي للكلمة.

يؤكد الإقرار بهذه الحقائق ضرورة الاعتراف بتفاعل الحقول وتأثير بعضها في بعض، وبالصراع بين أصحاب الرساميل المختلفة للسيطرة على الحقول الأخرى والتحكم فيها. فنجد مثلًا، كيف أن أصحاب رأس المال الثقافي (أي الفئات المتعلمة والمتخصصة والفنانين ... إلخ) يتصارعون مع أصحاب رأس المال السياسي

ورأس المال البيروقراطي (الدوْلتي)، دفاعًا عن حرّيتهم في المجالات التي يعملون فيها، أو حتى لفرض رأس المال الثقافي (الكفاءة العلمية في حالة لبنان مثلًا، بدلًا من الزبائنية الطائفية وقانون الكوتا الطائفية في ملء الوظائف) معيارًا أساسيًا ووحيدًا للحصول على الوظيفة في القطاع العام ولتحرير القطاع الخاص إلّا من ذلك المعيار. إلى هذا يمكن أيضًا الإشارة إلى النزاع بين أصحاب رأس المال الاقتصادي من جهة، ورأس المال السياسي والبيروقراطي - الدولتي، من جهة أخرى، حيث يسعى الأوّلون دائمًا لاعتماد مصالحهم وحساباتهم الاقتصادية أساسًا ومعيارًا في تعاملهم مع القوى السياسية في خارج «الحقل السياسي» وداخل الدولة وأصحاب القرار في أجهزة الدولة المنوّعة. ومن دون أن يعني ذلك السيطرة الدائمة لأي من الفريقين المذكورين (أصحاب رأس المال الاقتصادي وأصحاب رأس المال السياسي والدولتي - البيروقراطي)، تبقى الدولة ومؤسساتها القانونية والدستورية والقمعية ... إلخ، تجسيدًا مؤسساتيًا لذلك الصراع وتوازناته المتقلّبة بصورة دائمة.

بالعودة إلى موضوع هذه الورقة، أي الطائفية في لبنان، وبعد الملاحظات السابقة حول بعض المفاهيم الأساسية في كتابات بورديو، نسارع إلى القول إن للظاهرة الطائفية في هذا البلد حقولًا عدة، تتوزّع أساسًا على الحقل الدولتي - البيروقراطي والحقل السياسي والحقل الاقتصادي والحقل الثقافي والحقل الاجتماعي والحقل الرمزي. أي إن الاعتبار الطائفي يدخل في تكوين الخصائص الأساسية لرساميل بعض الحقول في لبنان والخصائص الأقل أهمية لرساميل بعض الحقول الأخرى. فمثلًا إذا درسنا الحقل الدولتي - البيروقراطي والحقل السياسي في لبنان، فسنجد أن الاعتبار السياسي الطائفي يدخل في أساس تكوين رأس المال الدولتي - البيروقراطي ورأس المال السياسي السائدين في هذين الحقلين. فما من جهاز دولة إلّا ويتحكّم فيه مبدأ التحاصص الطائفي والزبائنية الطائفية. وفي حالة الحقل الدولتي - البيروقراطي، فإن الاعتبار الطائفي مكرَّس في الدستور (بعد اتفاق الطائف في عام 1989) والأعراف والسياسات التي تنفّذها السلطة التنفيذية في البلاد. أما في الحقل السياسي الذي يتمحور نشاط الفاعلين فيه، من أحزاب (أغلبية الأحزاب الوازنة في البلد إلى الآن) وبيوتات وشخصيات سياسية، فسنجد أيضًا أن الاعتبارات الطائفية، بما هي كلام يدور حول العمل «لمصلحة الطائفة» والدفاع عن «حقوقها»، سواء أكانت مكرسة أم منْقوصة، وكل ما يتناسل منها خدمة للهدف ذاته، تدخل في صلب تحديد المواصفات التي يجب أن يمتلكها الطرف السياسي المعني لاكتساب القدرة على «حشد الموارد الجمعية» و«السمْعة الحسنة» و«ثِقة» «الشعب» المطلوبة، هذه المواصفات الأساسية للحصول على ما سمّيناه رأس المال السياسي الشخصي ورأس المال السياسي المفوّض، جريًا مع نظرية بورديو.

ولمزيد من التوضيح، يدور الصراع داخل الحقلين المذكورين، كما في الحقول الأخرى، على مستويات ثلاثة: يجري الأول ضمن المنطق الطائفي، إنما على مكانة كل طائفة ونفوذها وسيطرتها قياسًا على مكانة الطوائف الأخرى المنافسة ونفوذها. على المستوى الثاني، تجري المنافسة ضمن كل طائفة على أهلية الطرف الذي يتمتع بالقدرة الأفضل على أن يمثل تطلعات الطائفة على أكمل وجه ويدافع عن مصالحها (ينظر مثلًا الصراع الراهن بين الكتائب وحزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر وحزب المردة على قيادة الطائفة المارونية، والصراع بين تيار المستقبل والقيادات السنيَّة الأخرى على «التمثيل الأفضل والسليم» لمصالح الطائفة السنية، وكذلك الصراع بين القوى السياسية الشيعيَّة والقوى السياسية الدرزية على الهدف نفسه ضمن كل طائفة). أما على المستوى الثالث والأخير، فتكون المنافسة والصراع بين الأطراف التي تسعى لنزع الصفة الطائفية عن رأس المال الدولتي - البيروقراطي ورأس المال السياسي واستبدالها بمعايير تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين اللبنانيين بغضّ النظر عن الانتماءات الطائفية من جهة، وتناهض

الأطراف ومختلف المؤسسات والقوانين والرساميل الرمزية الملازمة لها، التي تدافع عن شرعية المعايير الطائفية وسيادتها في الحقل المعني، من جهة ثانية.

وإذا كان من المتوقع أن يكون حجم الأطراف اللاطائفية ووجودها ضئيلًا جدًا في الحقل الدولتي - البيروقراطي، فإن حجم وجودهم وفاعليته في الحقل السياسي هو أفضل نسبيًا. وتتمثل هذه الحقيقة بجميع القوى والأحزاب التي طالبت تاريخيًا بقيام دولة غير طائفية في لبنان منذ استقلاله في عام 1943، والتي خاضت غمار العمل السياسي مدفوعة بشعارات قومية ويسارية وليبرالية مناهضة للدولة والسياسة الطائفيتين. وما انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وما تلاها من تطورات وأزمات سوى الفصل الأخير في تشكّل هذه القوى الطامحة إلى إلغاء الطائفية في الحقلين السياسي والدولتي - البيروقراطي. وتقتضي الحقيقة القول إن الروحية التي أطلقتها الانتفاضة تتميَّز ممّا سبقها من معارضات للسياسة والدولة الطائفيتين، في أنها جسَّدت، أول مرة في تاريخ لبنان الحديث، ليس مطالب ضد الطائفية في السياسة والدولة الطائفية فحسب، إنما أيضًا رفعت مطالب تتعلق بالدعوة إلى قيام دولة المواطنة والقانون والقضاء المستقل، ودعت إلى تكريس مبدأ المراقبة والمحاسبة لمن هم في أجهزة الدولة (مسؤولون سياسيون وإداريون) وللفاعلين السياسيين في الحقل السياسي العام (أحزاب وقوى وشخصيات سياسية). ومن هنا كان الشعار الرئيس والموَّحد للمنتفضين «كلّن يعني كلّن»، في إشارة واضحة إلى تحميل المسؤولية لجميع القوى السياسية الحاكمة في لبنان وإلى محاسبتها من دون استثناء.

بكلام واضح ومختصر، يجوز القول إن القضاء على الأنظمة الطبقية أو التقليل من مستوى الاستغلال الطبقي وحدّته ودرجة اللامساواة فيما بين الطبقات، لا يؤدي بالضرورة إلى إلغاء الطائفية كحقول مميَّزة وعلاقات قوة وممارسات تمييزية تقوم على منافسة «الآخر الطائفي» وإضعافه والتسلّط عليه. فلكل «ظاهرة» حقلها الخاص ومؤسساتها الخاصة وعلاقات قوة مميَّزة، وتدخل الفئات الفاعلة في هذا الحقل، دائمًا، في نزاعات ورهانات تصل أحيانًا إلى درجة تستطيع بموجبها أن تقلب قواعد اللعبة ورأس المال السائد في الحقل رأسًا على عقب.

لا ينفي هذا القول أن يجري توظيف الفاعلين في مجال الصراع الطبقي للحقل الطائفي خدمة لمآربهم، لكن ينبغي الإقرار بأن العكس هو صحيح أيضًا؛ إذْ يسعى الفاعلون في مجال الصراع الطائفي بدورهم لتوظيف الصراع الطبقي والمتمحور حول الاستحواذ على الموارد الاقتصادية، وعلى رأسها القيمة الفائضة، خدمة لمصالحهم المستمدة من الحقل الطائفي والصراعات والرهانات الملازمة له (هنا نقصد الحقل الطائفي الدولتي والحقل السياسي الطائفي). وبذلك يصبح المعيار الطائفي مكوّنًا من مكوّنات رأس المال الاقتصادي العائد إلى الحقل الاقتصادي. من هنا نجد في لبنان أن العديد من السياسيين تمكّنوا من أن يستحوذوا على ثروات هائلة بطرائق عدة، بسبب مواقع النفوذ التي يحتلونها في الدولة وفي الحقل السياسي عمومًا. والعكس صحيح أيضًا؛ إذْ نجد في هذه الحالة أن العديد من الأغنياء (أي كبار مالكي رأس المال الاقتصادي) قد نجحوا في استخدام هذه الثروة المالية ليراكموا رأس المال السياسي الكافي ليتحولوا من «رجال أعمال» إلى «زعماء سياسيين» (رفيق الحريري ونجيب ميقاتي ومحمد الصفدي، وغيرهم).

بكلام مختصر ومباشر، لقد حان الوقت لوقف الانزلاق المستمر نحو القراءة الاختزالية للطائفية لمصلحة فهم أدق لهذه الظاهرة، ما يساهم حتمًا في تحسين شروط القضاء عليها.

المراجع

العربية

- بيضون، أحمد. **الصراع على تاريخ لبنان**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 1989.
- الحاج، كمال يوسف. **الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني: مبحث فلسفي لاهوتي سياسي حول الطائفية في لبنان على ضوء الميثاق الوطني**. بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، 1961.
- سعادة، وسام. «خطان في الانتفاضة بل ثلاثة». **بدايات**. العدد 26 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2020).
- شرارة، وضاح. **في أصول لبنان الطائفي .. خط اليمين الجماهيري**. ط 2. بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2011.
- طرابلسي، فواز. **صلات بلا وصل: ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية**. بيروت: دار رياض الريس، 1999.
- ________. «من يوميات الحراك الشعبي». **بدايات**. العدد 25 (تشرين الأول/ أكتوبر 2020).
- منظمة العمل الشيوعي في لبنان. **معركة المصير الوطني اللبناني وقضية العرب القومية**. الوثائق السياسية 1. بيروت: المنظمة، [د. ت].

الأجنبية

Godelier, Maurice. *Perspectives in Marxist Anthropology*. UK: Cambridge University Press, 1975.

Swartz, D. L. *Symbolic Power, Politics and Intellectuals*. USA: The University of Chicago Press, 2013.